





21 رجب 1437 هـ - 28/04/2016 م

www.ommaty1401.blogspot.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

**الجيا:** "الجماعة الإسلامية المسلحة"، وهي: مجموعات إسلامية مقاتلة ضمت تيارات إسلامية عديدة في الجزائر، إبان الانقلاب العسكري بعد فوز الإسلاميين، وهي تجربة من أهم التجارب المعاصرة.. الخاصة بالعمل الديمقراطي، والخاصة بالمواجهة المسلحة، ونماذج تطبيقية للفكر السلفي، والفكر الديمقراطي. وإنَّ دراسة "التجارب" التاريخية وتحليلها بدقة، وبعمق، وبتأن تعصمنا – بإذن الله وأمره – من تكرار التجارب الخاطئة، ومن المضي في طريق الفشل، وتساعدنا في اكتشاف الخلل، وإن تجاهلها يخالف أمر الله بالسير في الأرض، والنظر في عاقبة الذين من قبلنا. وعدم الاعتبار منها يُضيع علينا الفرصة، ويُضيع علينا الاستفادة من دروسها وعبرها.

**الدولة:** هي "تنظيم الدولة الإسلامية" بالعراق والشام..

والبحث الذي بين أيدينا الآن.. يحاول وضع التجربة الجزائرية أمام القارئ، ليكتشف هل هناك بالفعل أوجه للتقارب بين منهجي الجيا بقيادة أبا عبد الرحمن أمين، ومنهج الدولة؟ بعد الانزلاق إلى هاوية التكفير، ونعت قيادات الحركة الإسلامية بالكفر، واعتبار طوائف من المسلمين – كالإخوان وجبهة النصرة وغيرهما – طوائف ردة !! والهدف من هذا المقال، هو محاولة اكتشاف الخلل، ومحاولة الإصلاح، ومازلنا نأمل في تصحيح مسار "العمل الجهادي" بعيداً عن لوثة التكفير ولعنته التي تُصيبه في مقتل، وتنحرف به عن غايته ومساره.

وليس بالضرورة التطابق الكلي بين "منهج الجيا"، و"منهج الدولة".. ما يهمنا هو رصد الأخطاء، وتعلم الدرس، وترك نصيحة للأجيال القادمة؛ عسى أن تُبصر الطريق، وعسى أن يهدينا الله لأقرب من هذا رشدا.

***

وينقسم هذا المقال – المُفصل – إلى ثلاثة أقسام:

**القسم الأول:** هو مقتطفات من كتاب "هداية رب العالمين في تبيين أصول السلفيين" وهو المنهج الذي وضعه أبو عبدالرحمن أمين، بعد تسلّمه لقيادة الجيا، وقد وضعت خلاصة الكتاب بين يدي القارئ، إلا أن ذلك لا يمنع من قراءة الكتاب كاملاً، ودراسته بعناية لتفكيك عوامل الانحراف في الفكر الإسلامي، وسأضع له رابطاً – إن شاء الله – وهو مأخوذ عن كتاب "تجلية الراية" لأحمد بن حازم المصري.

**القسم الثاني:** وهو تلخيص لشهادة الشيخ أبي مصعب السوري على تجربة الجزائر، وهي شهادة غاية في الأهمية، وقد وضعت خلاصة لهذه الشهادة، والخطوط العريضة فيها، إلا أن ذلك لا يُغني أيضاً عن قراءة الكتاب كاملاً، ودراسته بعناية ودقة، والوقوف على خلاصة التجربة، وسأضع له رابطاً – إن شاء الله – لمن أراد قراءته كاملاً.

**القسم الثالث:** وهو تعليق لي مجمل على كتاب "أصول السلفيين" لأبي عبد الرحمن أمين، والتجربة الجزائرية بالعموم بعد أن انحرف بها أمين عن مسارها، وضياع فرصة تاريخية كان يمكن أن تغير وجه المغرب العربي كله، وربما الأمة الإسلامية.. على أن لهذا الإجمال تفصيل أعكف على دراسته المفصلة – بإذن الله – ولعله يصدر – إن شاء الله – في بحث "أمراض الاستبداد" والله الهادي إلى سبيل الرشاد، وهو جل جلاله من وراء القصد، وهو يهدي السبيل.

***

## القسم الأول: خلاصة كتاب أصول السلفيين

خلاصة كتاب: "هداية رب العالمين في تبيين أصول السلفيين وما يجب من العهد على المجاهدين" لأمير الجماعة الإسلامية المسلحة أبو عبدالرحمن أمين 1994 م. [وقد طالعها كل أعضاء اللجنة الشرعية وفرحوا بها. وراجع الأصول المذكورة فيها وكذا المادة التاريخية كل من الإخوة: "أبو طلحة عنتر الزوابري"، "أبو أحمد عبد الحليم شلاشلة" "أبو نوح عبد الغني" ]

ملاحظة: تحت قيادة الشيخ أبو عبدالله أحمد رحمه الله توحدت جبهات القتال وانضم إلى الجماعة الإسلامية المسلحة كل من الجبهة الإسلامية للإنقاذ – وكانت تضم أغلب التيارات الإسلامية بالجزائر – وحركة الدولة الإسلامية. وبعد هذا الوحدة قُتل الشيخ أبو عبدالله بعدها بأربعة أشهر فقط، وتولى "أبو عبدالرحمن أمين" وأصدر كتابه "أصول السلفيين" في 1994 م. واستمر في منصبه لمدة سنتين، وتولى بعده "عنتر زوابري إمارتها لست سنوات حتى تم القضاء عليها.

**جاء في هذا الكتاب:**

" لم يبق للجماعة ( الجيا ) حرج في أن تعلن جازمة أنه لا يوجد راية واضحة للقتال شرعية على منهاج النبوة غيرها".

"الجماعة الإسلامية المسلحة هي الراية المبصرة، الشرعية والوحيدة في هذه الديار ( يقصد الجزائر )".

"الجماعة الإسلامية المسلحة تسعى لإقامة خلافة على منهاج النبوة، لحراسة الدين وسياسة الدنيا... لذا كان من الواجب على الأمة إقامتها".

"إمارة الجماعة الإسلامية المسلحة إمارة عامة، وليست إمارة حرب خاصة، يقوم فيها الأمير بمهام الإمام الشرعية والقضائية والعسكرية والسياسية والمالية وغيرها".

"إمارة الجماعة الإسلامية المسلحة إمارة فردية وليست جماعية... ولقوله: "إذا بويع لخليفتين فاقتلوا الأخير منهما"، وعلى هذا دلّ الكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة".

"الشورى عند الجماعة الإسلامية المسلحة مُعلمة غير مُلزمة، وهي من سنة النبي وهديه وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعده، مندوبة مستحبّة وليست واجبة"... وتكون في المسائل المباحة والاجتهادية التي لا نص فيها".

"الجماعة الإسلامية المسلحة: تشترط البيعة لأميرها على السمع والطاعة في المنشط والمكره، والعسر واليسر وعلى إقامة أحكام الكتاب والسنة والالتزام بالمنهج السلفي".

"أحق الناس بالمال المجاهدون في سبيل الله حتى تتحقق الكفاية ولو مات الرضع والأطفال والجيّع. لأن حفظ الدين أولى من حفظ النفس، قال تعالى: { والفتنة أكبر من القتل }"

"الجماعة الإسلامية المسلحة تقيم الحدود والتعازير... وتقيم فرائض الإسلام وتجري أحكامه - [ ومن ذلك: الجهاد بقتال الكفار والمرتدين، وكذا المحاربين والبغاة والخوارج، وكذا القيام على المنافقين وعلى أهل البدع والأهواء والإنكار عليهم، وغير ذلك ]".

"من خرج على الجماعة أو شق عصا الطاعة، فحكمه القتل لما رواه مسلم في صحيحه "من أتاكم وأمركم جميع على رجل واحد يريد أن يشق عصاكم أو يفرق جماعتكم فاقتلوه"، ولأن الذي لا ينقطع شرّه إلا بالقتل قُتل".

"الجماعة الإسلامية المسلحة تقاتل حكّام الجزائر على أساس الردّة لا غير، وذلك بعدولهم عن شريعة رب البرية، وتحكيم القوانين الوضعية".

"الجماعة الإسلامية المسلحة تعتبر مؤسسات الدولة من حكومات ووزارات ومحاكم ومجالس شعبية وشورية وبرلمانية وجيش ودرك وشرطة مؤسسات ردة وجب تكفيرها وتسفيهها والبراءة منها ومن أهلها والكفر بهم وإظهار بغضهم ومعاداتهم".

"حكام الجزائر وغيرها من بلاد المسلمين - ملوكاً وأمراء وحكاماً ورؤساء - مرتدون، وكذا رؤساء حكوماتها ووزراؤها وأعضاء المجالس التشريعية والبرلمانية، وهم كفار كفراً عينياً".

"أعوان الحكام وأولياؤهم من جيش وشرطة ودرك وحرس وكذا سدنتهم وعلماؤهم المضّلون وغيرهم، ومن يقاتل دونهم كفار مثلهم، قال تعالى: "ومن يتولهم منكم فإنه منهم".

"قتال المرتدين مقدم على قتال غيرهم من الكفار الأصليين... ولا تعقد لهم ذمة ولا أمان ولا عهد ولا صلح ولا هدنة ولا يُقبل منهم إلا التوبة أو السيف".

"الأصل في أمتنا الإسلام ولا نحكم عليها بالكفر. فالمسلم معصوم الدم والمال والعرض حيثما كان وأينما وجد ولو تلبس بالمعاصي - سواء كانت صغائر أم كبائر - إلا إذا أتى بما يقتضي إحلال الدم والمال، كأن يُظهر الشرك أو الكفر من قول أو فعل".

"الإيمان قول وعمل: قول القلب واللسان، وعمل القلب واللسان والجوارح. وأن الإيمان يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية وأهله متفاوتون، ولا نكفر أحداً من أهل القبلة بمطلق المعاصي والكبائر كما يفعله الخوارج. ومن الإيمان بالله توحيده في ألوهيته ويسمى بالتوحيد الطلبي القصدي الإرادي وهو عبادة الله وحده لا شريك له، وتجريد المحبة والإخلاص له والإنابة إليه والخوف منه والرجاء له والتوكل عليه. والنوع الثاني التوحيد العلمي الخبري الاعتقادي، وهو تفرد الله عز وجل بالربوبية واتصافه بصفات الكمال التي أثبتها لنفسه وأثبتها له رسول الله في الأحاديث المتواترة منها والآحاد وصفاً حقيقاً لا مجازاً".

"الجماعة الإسلامية المسلحة تعتمد الأعذار الشرعية من تأويل وجهل وإكراه".

"الجماعة الإسلامية المسلحة لا تفرق بين من حاربها بالسلاح أو بالمال أو باللسان، وكذا من والي أو ناصر المرتدين والمشركين أو ظاهرهم إن بالفعل أو القول".

"تعقتد الجماعة الإسلامية أنه: لا حوار، لا هدنة، لا مصالحة، ولا عقد ذمة مع المرتدين، قال رسول الله: "من بدل دينه فاقتلوه".

"الجماعة الإسلامية المسلحة تتبرأ من كل طائفة اجتمعت على غير دين الإسلام... وتعتقد أنها طوائف كفر وردة وحكمها حكم الطاغوت المرتد: كالشيوعية والرأسمالية والوطنية والبعثية والديمقراطية والعلمانية وما شابهها من دعاوى الجاهلية".

"الجماعة الإسلامية المسلحة: تتبرأ وتكفر بكل الحركات والجمعيات الضالة والأحزاب التي تدعو إلى تحيكم القوانين الوضعية المخالفة للشرع وتعتبرها أحزاباً كفرية، فهي تعاديهم وتبغضهم وتنابذهم وتكفر بهم أسوة بإبراهيم عليه السلام والذين معه".

"الجماعة الإسلامية المسلحة: تهجر أهل البدع وتنابذهم وتباينهم ولا تجتمع معهم، فتترك النظر في كتبهم والإصغاء إلى كلامهم إن في أصول الدين أو فروعه سواء... فهي تتبرأ من ضلالات وبدع الطوائف المنحرفة عن نهج النبوة جميعاً: كالخوارج والمعتزلة والرافضة والجهمية والقدرية والمرجئة والأشاعرة والماتردية والكرامية والصوفية وغيرها من فرق الضلالة وطرق البدعة، وتعاملهم الجماعة بحسب حال بدعتهم من كونها كفرية أو عظيمة المفسدة في الدين أو غير ذلك".

"الجماعة الإسلامية المسلحة تتبرأ من كل طوائف الشيعة وطرقها، وتعتقد أن منها من هم أكفر من اليهود والنصارى كالرافضة والتي منها الإمامية المتسلطة على إيران والنُصيرية المتسلطة على سورية. كما تعتقد أن دعاتها كالخميني وغيره كفار. وكل من سار على طريقتهم واعتقد مذهبهم".

"تعمل الجماعة الإسلامية المسلحة في الخوارج بقول النبي: "... أينما لقيتموهم فاقتلوهم"... وقال عنهم: "يقتلون أهل الإسلام ويدعون أهل الأوثان" وهم طوائف متعددة".

الجماعة الإسلامية المسلحة: لا تجتمع ولا تتحالف مع كل المناهج العقدية أو العصبيات المذهبية أو الحزبية أو الجماعات الدعوية والسياسية والجهادية أو طوائف الصوفية ما دامت مخالفة للكتاب والسنة وهدي سلف الأمة لأنه لا يمكن أن يجتمع منهجان متضادان، ومن ذلك: الإخوان المسلمون، حزب التحرير، الجزأرة، القطبية، الدعوة والتبليغ، الطرقية، الحزبية، وأذناب الخوارج وأذناب المرجئة وغيرها..

والجزأرة: تنظيم تأسس بتوجيه من مالك بن نبي، وأصل منهجهم تقديس العقل وتقديمه على النقل، وهو نفس منهج محمد عبده الضال، ومدرسته من العقليين. وهم أهل الزهد في السنة، ومحاربة المنهج السلفي.

القطبية: تنظيم يتعصب أهله لفكر سيد قطب رحمه الله، وأخيه محمد قطب، ومن أصول منهجهم اهتمامهم بشرك القصور ( الحاكمية ) وإهمالهم أنواع الشرك الأخرى. وهم يزهدون في السنة ويرون المصلحة والمرحلية في العمل ( التغيير ) سواء في الدعوة أو القتال. ويعتمدون على الفكر عموماً.

أذناب الخوارج: يقصد بهم جماعة التكفير ( ويسمون الهجرة والتكفير ) الذين يذهبون إلى تكفير عامة المسلمين واستحلال دمائهم وأموالهم وأعراضهم، ويزعمون أن جماعتهم هي الجماعة المسلمة (الموحدة) الوحيدة، وأن ما دونهم مشركون، حتى وصل بهم الأمر إلى

تكفير كل قرون التاريخ الإسلامي منذ القرن الرابع الهجري، فهم على مذهب الخوارج الأوائل، يقتلون أهل الإسلام، ويدعون أهل الأوثان، ومذهبهم ومعتقدهم معروف مشهور.

أذناب المرجئة: وهم طائفة ممن يعتقدون ببعض أصول المرجئة، كقولهم لا نكفر أحداً من أهل القبلة بذنب ما لم يستحله، ويرون أن ليس في الأعمال كفر أكبر، وترتب على هذا مخالفات شرعية ومفاسد كثيرة لا تخفى، ومع هذا يزعمون أنهم أهل التصفية والتربية".

"الجماعة الإسلامية المسلحة: تعتقد أن بعض الجماعات الدعوية تحمل الكفر والشرك في منهجها ونذكر على سبيل المثال لا الحصر: الإخوان المسلمين الذين يدعون إلى الديمقراطية ويتخذونها سبيلاً لتحكيم الشريعة في زعمهم، وهم بذلك يتبعون سبيل غير سبيل المؤمنين ويدعون إلى "تقارب الأديان"، والجزأرة الذين يقولون: "الجهاد وسيلة غير حضارية" وينادون "بالتعايش السلمي" وهم بذلك يعقبون على حكم الله بتحقيرهم شريعة الجهاد. وغير هاتين من الجماعات والأحزاب". أما بالنسبة للجماعات الأخرى من أهل السنة والجماعة فلهم حقوق الأخوة، فنواليهم بقدر التزامهم بالكتاب والسنة وهدي السلف.

"الجماعة الإسلامية المسلحة تذم الاختلاف والفُرقة، وتحث عن الائتلاف والاجتماع - لأن الخلاف كله شر - وبالخصوص تعدد الجماعات المقاتلة، إن في القطر الواحد أو في الأقطار المتعددة إذ هي لا تُقر الحدود والجنسيات التي وضعها أعداء الإسلام، وتعدّ هذا من الجاهلية لأن كل ما خرج عن دعوى التوحيد والمنهاج من بلد أو جنس أو نسب أو غيرها فهو من دعاوى الجاهلية".

"حكم ناقض البيعة: من المعلوم أن الحفاظ على وحدة الصف واجتماع الكلمة من أعظم مهام الأمير المنوطة به... فمن أجل ذلك شرع قتال البغاة والخوارج والمرتدين وغيرهم ممن يتسببون في افتراق الأمة واختلاف الكلمة... حتى قال النبي: ( من أراد أن يفرق أمر هذه الأمة وهي جميع فاضربوه بالسيف كائنا من كان ) فعلى أمير الجماعة أن يتخذ كل السبل الشرعية للحفاظ على هذا الأصل العظيم الذي لا تنقطع فتنة وفساد الكافرين إلا به..

وقد يقول قائل: هذه الأحكام لا تتنزل إلا على جماعة المسلمين وإمامهم، فمن خرج عن جماعة ونقض بيعة أميرها لا يكون باغياً بأي حال من الأحوال إلا أن تكون جماعة المسلمين. والجواب على هذا من وجهين اثنين:

الوجه الأول: إذا سلّمنا أن هذه الأحكام لا تتنزل على الجماعة الإسلامية المسلحة، فإننا نقول إن الخارج عن الجماعة وناقض بيعة أميرها لا يخلو من إحدى أربع حالات وهي:

الأولى: أن يخرج منها نادماً على جهاده عائداً إلى الركون إلى الحاكم المرتد داخلاً تحت حكمه بعد ثبوت ردّته عنده. فهذا مرتد يجب قتله بلا خلاف نعلمه. وقد قال شيخ الإسلام ابن القيم رحمه الله: "التوبة من التوبة كفر".

الثانية: أن ينضم إلى تنظيم بدعي أو شركي لا يقاتل في سبيل الله ولكن يقاتل لتحقيق غاية غير شرعية - كالجيش الإسلامي للإنقاذ الذي يقاتل في سبيل الرجوع إلى الديمقراطية والانتخابات - فهذا لا شك أنه يقوّي شوكتهم ويكثر سوادهم وقد قال رسول الله: "لعن الله من ذبح لغير الله، لعن الله من لعن والديه، لعن الله من آوى محدثاً، لعن الله من غير منار الأرض". وعن عبدالله بن مسعود

مرفوعاً: ".. من كثر سواد قوم فهو منهم، ومن رضي بعمل قوم كان شريك من عمل به"، وقد بوب البخاري في صحيحه، باب من كره أن يكثر سواد الفتن، وعن أبي قلابة رضي الله عنه قال: "ما ابتدع رجل بدعة إلا استحل السيف" - راجع الاعتصام للشاطبي -. ويكون بهذا حكمه حكمهم.

الثالثة: أن يخرج عن الجماعة لينشئ جماعة أخرى حباً في الرئاسة أو بغضاً لبعض أفراد الجماعة أو لشبهة يدّعيها بلا مستند شرعيّ، فيفرق بذلك الصفوف ويشتت الجموع، وفي هذا تمكين للأعداء على المسلمين. وهو شرّ بالاتفاق فإن لم يمكن درء شره وإخماد فتنته إلا بالقتل تعيّن قتله.

الرابعة: أن يخرج من الجماعة ويرجع إلى عوائده في الحياة قبل أن يلتحق بصفوف المجاهدين عن غير ركون إلى المرتدين، فهو بهذا لا يكفر ولكن يجوز قتله سياسة، مخافة أن يتسبب في هلاك المجاهدين وإفساد خطط الجماعة فلا تقوم للدين قائمة، وسداً أيضا لهذا الباب الذي يصعب سدّه إن فتح، فتكون المفسدة في قتله أهون من المفاسد التي قد تنجرّ عن تركه حيّاً، والله أعلم.

الوجه الثاني: إن تعدد الجماعات لا يجوز لقوله تعالى: { واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا }... وهذا ما قرّره أهل العلم كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: "والسنة أن يكون للمسلمين إمام واحد والباقون نوابه، فإذا فرض أن الأمة خرجت عن ذلك لمعصية من بعضها أو عجز من الباقين أو غير ذلك، فكان لها عدّة أئمة: لكان يجب على كل إمام أن يقيم الحدود ويستوفي الحقوق". فالتعدد لا يجوز فإن وقع فإما لمعصية أو عجز، فالواجب علينا تغييره والاجتهاد في ذلك لما في التعدد من مفاسد لا تخفى على أحد من تشتيت المسلمين وذهاب قوتهم وإثارة العداوة والبغضاء بينهم وتحزيبهم فرقاً وشيعاً. وهذا سواء في البلد الواحد أو إذا تعددت البلدان. وأما من أجاز تعدد الجماعات بتعدد البلدان فهو قول ضعيف، وغاية ما قيل فيه هو جواز تفرق الطائفة المنصورة في أقطار الأرض لا تعدد الجماعات وتفرّقها. كما قال الإمام النووي رحمه الله: "ولا يلزم أن يكونوا مجتمعين بل قد يكونوا متفرقين في أقطار الأرض"، لأنه يتكلم عن الطائفة المنصورة وأهلها القائمين عليها.

وهذا هو الحال في هذه الديار [ يقصد الجزائر ] فإن الجماعة الإسلامية المسلحة هي الجماعة الوحيدة التي تقوم بفرضية الجهاد على منهج سلفي صحيح سليم تقاتل الحكام الممتنعين ومن ولاهم على أساس الردة، الذي هو من أعظم واجبات الطائفة المنصورة، وتجري أحكام الإسلام وتقيم فرائضه.

ومعلوم أن أحكام الدين يجب إقامتها قدر المستطاع ولو لم يوجد إمام المسلمين ومن أهم أحكام الدين تعيين أمير يقوم مقامه... فإذا قامت جماعة - عند غياب الإمام وخلو السلطان ذي النجدة والكفاية والدراية، كما هو حال جميع ديار المسلمين اليوم - وبايعت أميراً لها وأعلنت عن إقامة أحكام الكتاب والسنة قدر المستطاع... وخاصة إذا ما اجتمعت عليه الكلمة وتوحدت الصفوف كما هو الحال عندنا والتي من أهم ميزاتها أنها تقاتل المرتدين وكافة المعتدين فإنه من الواجب عليها أن تقطع السبيل لكل من تسول له نفسه بالخروج عليها

ونقض بيعة أميرها... وذلك حفاظاً على كلمة المسلمين ووحدتهم وبذلك قوتهم، وهذا من أعظم مقاصد الشريعة وأعظم أحكام الدين كما سبق والله أعلم".

" وإذا كان الناس لا بد لهم من ولي أمر يدخلون تحت ولايته، ولا يجوز لهم أن يدخلوا تحت ولاية كافر مرتدّ، فإنه واجب على المسلمين في هذه الديار أن يسمعوا ويطيعوا لأمير الجماعة الإسلامية المسلحة، إذ أن هذه الجماعة هي الوحيدة التي تقيم أحكام الدين وتجري فرائضه قدر المستطاع – ومن أعظم ذلك الجهاد في سبيل الله تعالى...

وعلى هذا فإن الجماعة الإسلامية المسلحة تُلزم المسلمين في كافة الديار التي يقاتل فيه تحت رايتها بالسمع والطاعة لأميرها إذ هو الولي الشرعي لهم حتى يُنصب إمام المسلمين إن شاء الله. وبذلك يكون المسلمون – في هذه الديار – بالنسبة للجماعة الإسلامية المسلحة على ضربين:

الأول: هم الداخلون تحت الولاية العامة لأميرها وهم عامة الناس. وهؤلاء ملزمون بالسمع والطاعة للأمير ولو لم يبايعوه ويعاهدوه على ذلك كما بين ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله. وهم أيضاً معنيون بتقديم البيعة الشرعية للأمير في حين ليسوا ملزمين بأن تتوفر الشروط التي سنذكرها إن شاء الله.

الثاني: هم الداخلون في صفوف المجاهدين الذين قدموا البيعة لأمير الجماعة الإسلامية المسلحة وعاهدوا على الجهاد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وإجراء أحكام الله وإقامة فرائضه، فهم خاصة الناس القائمون على هذا الدين بالدعوة والقتال، وهو أكثر إلزاماً من الصنف الأول...، وهم المعنيون بالشروط التي سنذكرها – العامة والخاصة –.

وقد اشترطنا ما اشترطناه تحقيقاً لشروط النصر، فإن مما يؤخره: انتشار [الفساد] والمنكرات في معسكرات المجاهدين، وكذلك مخالفة النبي وهديه.. وعليه فإنه على كل من ينضم إلى صفوف المجاهدين في الجماعة الإسلامية المسلحة أن يكون عالماً بمنهجها وضوابطها، عارفاً بحقوقه وواجباته، وما قد يتعرض له من عقوبات.

ويلتحق بصفوف مجاهدي الجماعة الإسلامية المسلحة كل من يؤمن برسالتها ويلتزم كل أوامرها وضوابطها وينتهج نهجها وسلوكها ما لم تكن معصية أو مخالفة لأمر الله أو رسوله أو لهدي السلف الصالح. وتتوفر فيه الشروط التالية:

**الشروط العامة**: [الإسلام – سلامة العقيدة والمنهج فلا تقبل الجماعة الإسلامية المسلحة صاحب هوى أو بدعة اتفق علماء أهل السنة والجماعة على أنها بدعة – الالتزام بالمنهج السلفي الكتاب والسنة وهدي سلف الأمة – البيعة لا يقبل في الجماعة إلا من بايع أميرها على السمع والطاعة في المنشط والمكره والعسر واليسر في المعروف وعلى إقامة أحكام الكتاب والسنة والالتزام بالمنهج السلفي – التزكية لا يقبل في الجماعة الإسلامية المسلحة إلا من زكاه عدلان اثنان على الأقل ممن يعرفه جيداً – البراءة من كل عون من أعوان الطواغيت – وخاصة إذا كان من أقاربه وقطع الصلة به وتقديم كل معلومة عنده عنه ]

**الشروط الخاصة**: من يريد الالتحاق بصفوف مجاهدي الجماعة الإسلامية المسلحة ممن كان في هيئة من الهيئات أو طائفة من الطوائف التالية أو كانت له علاقة معها. مع تحقيق شروط قبول التوبة وهي الاعتراف بالذنب، والإقلاع عنه، والندم والعزم على عدم الرجوع إلى ما كان عليه، وكذلك الإصلاح والتبيين.

1- **الطائفة المرتدة المحاربة**: فكل من كان في صفوف الطاغوت المرتد أو كانت له علاقة به، وأراد الالتحاق بالجماعة – وذلك قبل القدرة عليه – فعليه بـ: [ أ. أن يعلن توبته والعودة إلى الإسلام أمام جمع من المجاهدين. ب. أن يعلن أن قتلى الجماعة في الجنة وقتلى الطاغوت في النار. ت. أن يقدم كل ما عنده من معلومات عن الطاغوت المرتد. ث. أن يكون مستعداً وقابلاً للاختبار حسب وضعيته. ج. أن يصرّح بأن حكام الجزائر وسائر أمصار المسلمين مرتدون، وكل من يقاتل دونهم أو يناصرهم فهو مثلهم مهما أظهروا من شرائع الإسلام كالصلاة والصيام والزكاة والحج، وبأي اسم من الأسماء تسمّوا، وأن ردتهم تتمثل في تبديل شريعة الله وتحكيم قوانين الكفر، والإتيان بمختلف أنواع الكفر والشرك الأكبرين، وموالاة الكفار ومعادة المسلمين. د. أن يقدم ملفا مفصلا عن حياته كما في الملحق ]

2- **جبهة وجيش الإنقاذ**: كل من كان في جبهة الإنقاذ أو جيشها فعليه بـ: [ أ. الإقرار أن راية الإنقاذ راية ديمقراطية شركية. ب. إعلان التوبة من العمل الحزبي الانتخابي الديمقراطي. ت. إعلان البراءة من كل دعوة إلى الحوار مع الطاغوت المرتد. ث. التصريح بأن حكام الجزائر وسائر ديار المسلمين مرتدون هم وطوائفهم. ج. قطع الصلة بجبهة وجيش الإنقاذ. د. تبني موقف الجماعة الشرعي من الجبهة والجيش. هـ. تقديم كل المعلومات عن الإنقاذ. و. تقديم ملف مفصل عن حياته كما في الملحق ].

3- **جماعة التكفير – أذناب الخوارج**: [ أ. التوبة من هذه البدعة وإعلان البراءة من دعاتها. ب. قطع الصلة بأفرادها. ث. تبني موقف الجماعة الشرعي من أهل البدعة. ج. تقديم كل مساعدة ومعلومة للقضاء على هذه البدعة وأهلها. د. الاستعداد للاختبار في هذا المجال. هـ. تقديم ملف مفصل عن حياته كما في المحلق ]

4- **الهيئات المختلفة الأخرى**: مثل: [ – أحزاب علمانية ولائكية وشيوعية وغيرها من دعوى الجاهلية. – أحزاب تدعي الإسلام كالنهضة وحماس. – جماعات دعوية وفكرية وجهادية منحرفة عن منهاج النبوة كالإخوان والجزأرة والقطبية والدعوة والتبليغ وأذناب المرجئة. – فرق إسلامية ضالة كالطرقية والصوفية وغيرهما ]

فمن كان في هيئة من هذه الهيئات أو جماعة من هذه الجماعات فعليه بـ:

– البراءة التامة من هذه الهيئات والجماعات ودعاتها، حسب كفرها أو ضلالها أو فسقها.. والتوبة من ذلك تصريحاً.

– تبني موقف الجماعة الشرعي منها.

– تقديم كل المساعدات والمعلومات عنها وعن أتباعها ودعاتها.

– الاستعداد للاختبار في هذا المجال.

– تقديم ملف مفصل عن حياته كما في الملحق.

5– غير الجزائريين:

– إعلان البراءة من الجنسيات والحدود.

– الاستعداد للاختبار في هذا المجال.

– أن يخلع عن رقبته كل بيعة أخرى.

– تبني موقف الجماعة الشرعي من بلاده وحكامها.

– تبني موقف الجماعة الشرعي من تنظيمه الذي كان فيه.

– تقديم ملف مفصل عن حياته كما في الملحق.

6– الدعاة الذين قعدوا أول مرة عن الجهاد:

ومنهم الذين ارتقوا كرسي الدرس أو منبر الجمعة، أو تخرجوا من جامعة وغير ذلك:

- ذكر سبب التأخر عن الجهاد.
- إعلان التوبة عن التخلف إن لم يكن له عذر شرعي.
- تسجيل شريط يوضح فيه رأيه وموقفه من المسائل التالية: [ الكلام حول العقيدة والتوحيد والمنهج. حكم الأنظمة في ديار المسلمين، والحاكمين وأعوانهم بما فيهم الجنود الاحتياطيين. حكم الأحزاب. الرد على الشبهات التي يرمي بها المثبطون – من الدعاة وغيرهم – الجماعة الإسلامية المسلحة ويتعللون بها للقعود عن الجهاد. المسائل التي يخالف فيها الجماعة ].
- الاستعداد للاختبار في هذا المجال حسب وضعيته.
- تقديم ملف مفصل حول حياته كما في الملحق.

7– العلماء الذين ينتهجون المنهج السلفي:

– تحقيق عقيدة الولاء والبراء قولا وعملاً.

– الاستعداد لكتابة رسالة عن الجماعة وأحكام الجهاد.

– التحريض على الجهاد وتبيين الحق للأمة".

"**فصل وثيقة التعهد**".

"الملف المفصل عن الشخص

[ ميلاده، اسمه، كنيته، (اسم أبيه). عنوان مسكنه، دراسته وتعليمه (المراحل الدراسية)، العلوم الشرعية التي درسها وشيوخه، وظائفه ومهنه التي قام بها. أسفاره وتنقلاته، التزامه ونشاطه، انتماؤه: الدعوي، الفكري، الحزبي... وعلاقته بكل ذلك. إن متزوجاً ذكر حالة أصهاره ( ملف حولهم ما له علاقة بالموضوع، إن سبقت له علاقة بمؤسسات الطاغوت: التشريعية، المسلحة وغيرها. ما هي ومتي كان ذلك؟ بالتفصيل ]". ***انتهى النقل عن كتاب "أصول السلفيين"*** . لقراءة الكتاب كاملاً.. لطفاً ( اضغط هنا ).

وبالطبع جميع هذه البيانات وصلت لأجهزة الأمن الجزائرية والفرنسية – بعد اختراق التنظيم – وأصبحت جميع بيانات المقاتلين متاحة لهم بالتفصيل المُمل.

وقد نُشر خبر على "سكاي نيوز البريطانية" بتاريخ 2016/3/11 م – إن صح هذا الخبر فهو كارثة – عن تسريب آلاف الوثائق عن كافة المقاتلين الذين عبروا الحدود للقتال مع تنظيم الدولة، وجاء فيه: " وتضمنت الوثائق أسماء وأرقام هواتف وكنيات (أسماء حركية) لـ22 ألف شخص من المنضمين إلى التنظيم، بالإضافة إلى صلاتهم العائلية، كما كشفت عن هويات عدد من المقاتلين في صفوف داعش لم تكن معروفة سابقا في بريطانيا وشمالي أوروبا، وكثير من دول الشرق الأوسط وشمالي إفريقيا والولايات المتحدة وكندا. وتشير الوثائق، التي حصلت عليها سكاي بواسطة "ذاكرة كمبيوتر محمولة" (فلاش ميموري)، تمت سرقتها من رئيس شرطة الأمن الداخلي في داعش، المناط بها حماية الأسرار الأساسية والمهمة للتنظيم، إلى عبور العديد من مسلحي التنظيم سلسلة "نقاط ساخنة" مثل اليمن والسودان وتونس وليبيا وباكستان وأفغانستان في أوقات مختلفة من مسيرة التحاقهم بالتنظيم." [سكاي نيوز البريطانية]

وكانت الوثائق تضم هذه البيانات: [ الاسم واللقب، الكنية، اسم الأم، فصيلة الدم، تاريخ الولادة والجنسية، الحالة الاجتماعية، العنوان ومكان الإقامة، التحصيل الدراسي، المستوى الشرعي، ما هي مهنتك قبل المجيء، البلدان التي سافرت إليها وكم لبثت، المنفذ الذي دخلت منه؟ والواسطة؟، هل لديك تزكية ومن من؟ تاريخ الدخول، هل سبق لك الجهاد؟ وأين؟ مقاتل أم استشهادي أو انغماسي ؟ الاختصاص [مقاتل، شرعي، أمني، إداري] مكان العمل الحالي، الأمانات التي تركتها؟ مستوى السمع والطاعة. العنوان الذي نتواصل معه؟ تاريخ القتل والمكان، ملاحظات ].

***

## القسم الثاني: خلاصة شهادة الشيخ أبو مصعب السوري على تجربة الجزائر.

مع تولي أبو عبدالرحمن أمين قيادة الجماعة، بدأت بوادر تغير في منحى السياسات والبيانات والعمليات في الجماعة الإسلامية المسلحة، ومن ذلك:

- كثرة البيانات الصادرة عن الجماعة، وتصعيد المواجهة مع الشرائح المدنية والاجتماعية ذات العلاقة مع هيكل الدولة أو السلطة، وتوعدها بالقتل، مثل أجهزة الإعلام.

- التجرؤ على إصدار الفتاوى باستحلال قتل النساء والأطفال من أسر العاملين في أجهزة الدولة.

- تصعيد المواجهة مع المليشيات المدنية المرتبطة بالحكومة واتخاذها هدفا أساسياً.

- ارتفاع لهجة التكفير في الخطاب العام.

وفي أواخر سنة (1995م) تجرأ أبو عبد الرحمن أمين وقياداته المنحرفة التي تدرجت في الإجرام على اغتيال الشيخ محمد السعيد ... وغيره من المجاهدين المنتمين لجماعة الطلبة... فقتلهم أبو عبد الرحمن أمين بدعوى تحضريهم للانقلاب على قيادته. وبدعوى الحفاظ على الهوية السلفية للجماعة بزعمهم.. ومن هناك بدأت حقيقة الانحرافات عن مسار الجماعة تتكشف.

ثم أتبع أبو عبد الرحمن أمين تلك الجريمة بإصدار كتاب بعنوان ( هداية رب العالمين في تبيين أصول السلفيين ) على أنه ( منهج الجماعة الإسلامية المسلحة ) وقد حمل الكتاب من فنون الجهل، وألوان التطرف والتكفير، وقواعد الإجرام وقتل الأبرياء... مما جزم بالهوية المنحرفة الجديدة للجماعة في عهد أميرها هذا. ووضحت أبعاد الكارثة التي حلت بقيادة الجماعة المسلحة.

ثم أتبع عبد الرحمن أمين ذلك بتوجيه مقاتليه إلى المجازر الجماعية في المدنيين في القرى المجاورة لهم بدعوى أنهم انخرطوا في المليشيات الحكومية، فكفرّهم واستباح قتلهم وسبي نسائهم.. على أنهم مرتدين !!.

استغلت أجهزة الاستخبارات الجزائرية هذه الأجواء – التي تكشف فيما بعد أنها هي التي سعت إليها وأوجدتها – ودست العملاء في قيادة الجماعة التي ربما كان ( أمين ) واحداً منهم.. وأتبعت ذلك كما – فيما بعد – كشف بعض الفارين من الجيش والقوات الخاصة، ممن أجبروا على فعل ذلك أو شهدوه كي لا تضيع قصة تلك المأساة... حتى شهدت الجزائر أهوالاً وبحوراً من الدماء.. وصلت إلى قتل المصلين في رمضان وهم ينصرفون من أبواب المساجد بدعوى أنهم كانوا قد شاركوا في الانتخابات فارتدوا بذلك !!

ومع تكشف الحقيقة والتوجه الإجرامي والمنحرف للقيادة الجديدة للجماعة الإسلامية المسلحة.. انفض عنها المؤيدون في الداخل والخارج. وأصدرت الشخصيات والجماعات الجهادية البارزة التي أيدت الجماعة المسلحة خلال مسارها بيانات عديدة بذلك، وكنت من أوائل من وقف ذلك الموقف وندب الناس البراءة من قيادة الجماعة الإسلامية المسلحة.

وبدأت الكتائب والفصائل الجهادية في الداخل تنفض عن قيادة (أمين)، لتنغمس أكثر فأكثر في حمامات الدم المروعة المخزية.. ثم اشتعال القتال بين الجماعة وبعض تلك الفصائل المنفصلة عنها.

***

خلال تلك الفترة مطلع 1994 تعلقت آمال كافة الجهاديين بقضية الجزائر، وأمل الجميع في أن تكون الخطوة التالية للأفغان العرب نحو العالم العربي بعد مرحلة أفغانستان.. فقد بعث الشيخ (أسامة بن لادن ) بعض مساعديه ليستطلع الحال، وحاول تقديم دعم بالمال والسلاح.. وكاتب الدكتور (أيمن الظواهري) أمير جماعة الجهاد المصرية، أمير الجماعة المسلحة (أمين) قبل انكشاف انحرافه، داعماً للجهاد ومذكراً بأهمية اجتماع جهود الجهاديين هناك.

في أواخر (1996) قتل المجاهدون من (جماعة جبل الأربعاء) كما كانوا يسمون، وهم من جماعة الشيخ محمد السعيد رحمه الله، قتلوا ( أبا عبدالرحمن أمين).. وأرحوا الدنيا من شروره، ليتولى بعده سفاح أكثر إجراماً منه قيادة الجماعة الإسلامية المسلحة، وهو المدعو ( عنتر الزوابري)، الذي تابع مسلسل الإجرام، ولكن بعد أن ضعفت الجماعة وقلت إمكانياتها.. واستمرت في منهجها بعدما عزلت في مناطق محدودة إلى أن قتل هذا الأخير سنة (2003) فيما بعد في العاصمة الجزائر.

ومع تشرذم المجاهدين وتقسمهم، وبعد انفضاض الناس عنهم وزهدهم بالمشروع الجهادي بل والإسلامي.. وصلت المخططات الاستخباراتية الجزائرية والخارجية إلى مبتغاها من سيناريو المجازر الذي خططت له، فأطلقت برنامجاً للاستسلام، بدعوى العفو عن المسلحين الذين يلقون سلاحهم.. وكان جيش الإنقاذ بقيادة ( مدني مرزاق ) أول المستجيبين لما عرف بنداء ( الوئام الوطني ) وتبرع عدد من علماء المسلمين في الخارج من أمثال ابن باز وابن عثيمين والألباني، ليدعموا نداء الدولة للاستسلام، وخرج الألباني بآخر فتاويه قبل أن يتوفى سنة (2000)، ليعلن أن أحداث الجزائر أكبر شاهد على ما ذهب إليه من قوله: "إن الخروج على الحكام في هذا الزمان، هو في حقيقته خروج على الإسلام ذاته !!! ).

واختلط الحابل بالنابل في ساحة الصحوة الإسلامية كلها بسبب التجربة الجهادية الجزائرية.. لتصبح شاهداً لكل من يريد أن يدلل على رأيه في فشل خيار الجهاد ! وليصبح النموذج عبرة لمن يعتبر. بعد أن نجحت الاستخبارات الجزائرية ومن ساعدها من المخابرات العربية والخارجية، ومشاركة حثيثة من وسائل الإعلام العربي بهد الحاجز بين مفاهيم الجهاد، وبين أفكار التكفير والإجرام والمجازر وحمامات الدم..!.

***

## المكونات السياسية للساحة الجزائرية حينها

[ حكومة ديكتاتورية علمانية يسيطر علها العسكر – معارضات سياسية تتكون من كل ألوان الطيف العلماني – صحوة إسلامية متنوعة – كتيبة من علماء السلطان وفقهاء النفاق – جماعات جهادية متعددة – شراذم من متطرفي السلفيين، وخليط من عينات التكفيريين ]

لقد كانت صورة متكاملة للتركيبة السياسية في بلاد العالم العربي والإسلامي، مع خصوصيات جزائرية بالطبع، من أهمها: { البصمة الجزائرية في الشراسة والعنف عند الغالبية.. فالجهاديون شجعان شرسون في أدائهم، والديمقراطيون عنيفون في تعصبهم لديمقراطيتهم، والسلفيون متشددون في سلفيتهم، والتكفيريون قساة مجرمون في مجازرهم، والسلطة المارقة جمعت الشر من أقطاره بقسوة وفظاعة ]

وبناء على معطيات ساحة كهذه، وعلى تجارب الجهاديين السالفة، وبالمقارنة مع تجارب عالمية ماضية، توقعت طرفاً كبيراً مما سيجري، ونبهت المجاهدين الجزائريين إلى ما ينتظرهم هناك. حيث توقعت أن الغرب سيدعم انقلابا عسكرياً يطيح بفوز الإنقاذ، وأن حرب عصابات جهادية ستنشب تبعاً لذلك، وسترث كل الجماهير التي صوتت لمشروع الإسلام، وأن السلطة العسكرية سترد بقسوة وتعلن الحرب على كافة الإسلاميين ومن ثم كل المعارضين، وعندما يثبت المجاهدون أنفسهم، ستسعى أوساط السياسيين من مختلف مكونات الصحوة الإسلامية لتقطف ثمرات الجهاد من خلال التحالف مع القوى السياسية العلمانية بوساطات خارجية، مقابل مداهنات على حساب الإسلام، وأنها ستنكص على أن تختار المواجهة المسلحة، وستكون في صفوف القاعدين، وأن تلك المعارضة المختلطة ستزايد على المجاهدين وتعرض الحلول الوسط. ونصحت المجاهدين بأن الخيار الأوحد إذا أعلن الجهاد هو الاستمرار فيه إلى النصر أو الشهادة، وأن عليهم أن يوحدوا صفوف المسلحين بأي ثمن، وأن يفرزوا قياداتهم الميدانية ومشروعهم السياسي، وأن يحافظوا على جمهورهم، وفعلاً حصل معظم المتوقع.

فقد أصرت قيادة الإنقاذ على الاستمرار وراء السراب الديمقراطي، رغم الانقلاب ! وفوتت بذلك قيادتها الفرصة التاريخية الحاسمة بعد الإضراب العام الهائل في الجزائر العاصمة، إذ كان عليها أن تسير بالجموع الغاضبة التي جاءت بمئات الآلاف، ترفع شعار الجهاد لتحقيق الحلم الإسلامي، فكان عليها أن يسير بهم للمواجهة والزحف نحو مراكز رئاسة الدولة وإكمال الانتفاضة الشعبية إلى آخرها..

كانت المسألة تحتاج مبادرة على الطريقة الخمينية. وكان ثمن ذلك من عشرات آلاف الشهداء رغم فداحته، أقل من ثمن حمامات الدم التي أقدمت على صناعتها السلطة العسكرية، فضلاً عن أن ذلك الثمن بديهي في أي انقلاب ثوري كالذي دعوا له. وكان على قيادة الإنقاذ أن تتوقع أن تباغتها السلطة العسكرية فتتوارى لتقود مرحلة المواجهة التي يتوقعها أي عاقل، ولكن بدا أن قيادة الجبهة قد صدّقت اللعبة الديمقراطية واغترت بكثرة أصوات الناخبين، وظنت أن ذلك يردع تلك الوحوش الكاسرة من ضباط الجيش والاستخبارات.

والذي حصل أن مفرزة صغيرة من الدرك والأمن الجزائري اعتقلت الشيخ الجليل ( عباس مدني ) من مكتبة بلا أدنى مقاومة ! وذُكر أنه لما عرض عليه أنصاره الفرار من محاولة الاعتقال، أبى وقال إنه لن يهرب كاللصوص وسيواجههم لأنه يمثل شرعية أمة ! وذهب معهم ولبث في السجن بضع سنين وخرج منذ وقت قصير فقط !، وكرر نائبه الشيخ الفاضل المجاهد ( علي بلحاج ) الخطأ بصورة أكثر درامية.. فقد سعى إلى دار الإذاعة ليناظر العسكر في عدم مشروعية اعتقال من انتخبه الشعب! وفي شرعية الجبهة وأحقيتها لانتخاب الشعب لها بأكثرية ساحقة وبعدم مشروعية الانقلاب! فقد كان الشيخ يحمل كل الحق في جعبته وذهب ليناظر به العسكر !! ولم يعد الشيخ من تلك المناظرة إلى الآن.. وقد مضى على الحدث 14 عاماً.

وبغياب رمزي الجبهة الأساسيين، انقسمت قيادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ أربعة أقسام: [ قسم اعتقل مع الشيوخ، وقسم خان الجبهة وحالف السلطة، وقسم فر للخارج وحاز اللجوء السياسي وكون قيادة خارجية تتابع المزايدات في وسائل الإعلام وتدعي المشروعية الديمقراطية – وقسم رابع حمل السلاح وشكل ( الجيش الإسلامي للإنقاذ ) وصعد إلى الجبال.

أما أطياف الصحوة الإسلامية الأخرى فقد سعى أكثرها لمهادنة السلطة، ورفعوا عقيرتهم بالنيل من جبهة الإنقاذ رغم البلاء التي هي فيه، فقد حسدوها على اكتساحها الجماهيري وتحقيقها في غضون عامين ما لم يحققوه في عقود من دعوتهم وجماعتهم (الأم). هذه الأم العاقر التي لم تلد حتى الآن مشروعاً يقيم دولة الإسلام ! وارحوا ينادون بوقف الجهاد على أنه فتنة ! وكان على رأس هؤلاء الناعقين الشيخ محفوظ النحناح.

دلت بيانات الجماعة الإسلامية المسلحة على إصرارها على خيار الجهاد، وعمل أميرها الفذ ( أبو عبدالله أحمد ) رحمه الله، الذي كان من كوادر الإنقاذ قبل ذلك، على أن تستوعب الجماعة الإسلامية المسلحة كافة الطيف المجاهد للحكومة في صف واحد. وبدت إمكانياتهم السياسية والإعلامية والدعوية محدودة جداً من خلال أدبياتهم إذا ما قورنت بالمستوى العسكري الباهر الذي وصلوا إليه خلال فترة وجيزة.

وكان واضحاً أن السلطة العسكرية في الجزائر عازمة على البطش وعدم المهادنة، لا مع المسلحين، ولا حتى مع العروض السياسية الوسط التي يغازل بها الإنقاذيون في الخارج، ويناور بها كذلك بعض الإسلاميين وغيرهم من طيف المعارضة السياسية في الداخل، وهو ما أسموه "**الحل الاستئصالي للحركات الإسلامية**".

وكان واضحاً أن طيف الصحوة الإسلامية في العالم كله قد انقسم إلى فريقين تجاه المسألة. فالجهاديون ومعظم القواعد الشبابية لجماعات الصحوة أيدت الجماعة المسلحة. ومعظم قيادات الصحوة أيدت ما سمي ( الهيئة التنفيذية للجبهة الإسلامية للإنقاذ في الخارج ) وطروحاتها السياسية الديمقراطية. فيما أيد الإخوان المسلمون رسمياً ممثلهم في الجزائر ( محفوظ النحناح ) الذي بذل كل ما أمكنه من أعمال مشروعة وغير مشروعة لملئ مكان الإنقاذ في الجزائر، وتسابق في ذلك مع الشيخ ( عبدالله جاب الله ) زعيم جماعة النهضة، الذي

حاول نفس الهدف بحصافة أكبر... وقدم نفسه بديلاً معتدلاً للإسلام السياسي في الجزائر، رافضاً هو الآخر خيار الجهاد أو ما أسموه (العنف) أو ( الأزمة ) منتقداً الإنقاذ بقدر أكبر من اللباقة.

وبدا جلياً أن الأنظمة العربية تساعد النظام الجزائري، وأن الجهات المعنية مباشرة بمكافحة الإرهاب الإسلامي كما اصطلحوا عليه تتعاون مباشرة معه، مثل مصر وسوريا وتونس والسعودية، وكانت بصمات الاستخبارات الفرنسية أوضح، وكذلك الدعم الدولي للحكومة العسكرية.

وكان واضحاً من الجو العام في بريطانيا أن الأمن البريطاني يظهر أنه يغض الطرف عن نشاطات الجزائريين من مؤيدي الإنقاذ والجماعة المسلحة، بل يوحي لهم بالحماية من مطاردات النظام أو حتى الاستخبارات الفرنسية، من دون أن يغيب حجم ذلك النشاط ومعظم تفاصيله عنهم. وكانت مؤشرات المراقبة والتصنت الاستخباراتي واضحة. وكان هذا هو نفس الحال مع مختلف أشكال التواجد الأصولي للجهاديين وغيرهم، وكانت أبعاد اللعبة البريطانية الأمنية السياسية واضحة للبعض، فيما انهمك معظم الجهاديين والجزائريين خاصة في عملهم في سباق مع الوقت وعاملوا ذلك باللامبالاة، كانوا يعتقدون أن بريطانيا ستسمح لهم بالنيل من السياسة الفرنسية الداعمة للنظام في الجزائر، وأن ذلك يدخل ضمن الصراع التاريخي بينهما، وهكذا بسطوا المسألة واعتقدوها بكل سذاجة.

***

## الخلية الإعلامية في لندن

كانت إدارة المجموعة الإعلامية الجزائرية يكتنفها كثير من العبثية، خاصة وأن معظم عمل تلك المجموعة الصغيرة من الأفغان العرب الجزائريين قد ارتكز إلى عدد من الأنصار والمؤيدين من الشباب الذين طلبوا اللجوء السياسي في بريطانيا، أو من قدماء أبناء الجالية الجزائرية والعربية فيها، وكان جلهم من الأغرار حديثي العهد بالالتزام الديني، ولا يعرفون شيئا عن ضوابط مثل تلك الحركة وأصولها وعواقبها.. فضلا عن ضحالة مستوى معظمهم في مختلف مناحي المعرفة الدينية والدنيوية.

ولم أستطع النزول للجزائر.. ولم يمر وقت قصير بعد ذلك، حتى قُتل أمير الجماعة الراحل ( أبو عبدالله أحمد) الذي قصدت النزول إليه، ليخلفه ذلك البلاء المبين ( أبو عبدالرحمن أمين) ويسير بالجماعة في المتاهات التي سبقت الإشارة إليها، ويقتل كل من عارضه من المجاهدين الجزائريين وغيرهم، كما فعل بمجاهدي الجماعة المقاتلة الليبية رحمهم الله.

وعلمت من بعض المجاهدين الذين نجوا وخرجوا من تلك المأساة. أن كتاباتي ومنها كتاب (التجربة الجهادية في سوريا )، وبعض محاضراتي من تراث أيام أفغانستان، كانت معتمدة في منهاج التربية في (الجماعة الإسلامية المسلحة ) منذ قيامها، بالإضافة لكتب (سيد قطب ) – رحمه الله – وأدبيات جماعة الجهاد المصرية. ولكن أبا عبد الرحمن أمين أصدر أمراً بجمع كل تلك الكتب وإحراقها، ومنع تداولها باعتباره تقوم على (الفكر )، و(الفكر ) عندهم بدعة وصل حكمها لحد القتل سياسة !! كما فعلوا مع بعض المجاهدين من الجزائر وغيرها !! كما أصدر (أمين) بعد مدة رسالة يرد فيها على الدكتور ( أيمن الظواهري) نصائحه المنهجية ويرد على أفكار ( سيد قطب )

رحمه الله. واعتبر (أمين أفكار مدرستنا الفكرية الجهادية، بل مجمل أفكار الصحوة الإسلامية، بدعاً تخالف مبادئ (العقيدة السلفية) بحسب فهم ذلك الرجل، الذي كان يحمل أفكاراً قريبة من الفكر السلفي الجامي المدخلي، ونظرته نحو مدارس الصحوة الإسلامية والمذاهب الإسلامية أيضاً، وقد جمع إلى ذلك الجهل والإجرام والقدرة – لأنه مسلح – وعلمت فيما بعد أنه كان ( بائع دجاج ) قبل توليه إمارة الجماعة الإسلامية المسلحة! وهذا أحد الألغاز في تلك المرحلة !!.

تعرض الجهاديون في هذا العصر منذ انطلاقهم، إلى حملات تشويه كثيرة من أقطاب مدارس الصحوة الإسلامية الأخرى لأسباب شتى، وقد أخذت تلك الصراعات بعداً منهجياً واضحاً عندما أختار الإخوان المسلمون والمدارس والجماعات المتفرعة عنهم، أو تلك التي نهجت نهجهم، الخيارات السياسية الحزبية والمنهج الديمقراطي، وصاروا بطبيعة الحال يسعون لأن يكونوا جزءاً من شرعية السلطة التي تصطدم مع التيار الجهادي في حرب ضروس.. ففي حين رأى الجهاديون أن عليهم أن يدخلوا مع الصحوة معركة الحجة والبيان لكشف باطل ذلك الانحراف، كان لمدراس الصحوة الأخرى مبرراتها للاصطدام بالجهاديين لأسباب شتى، منها: (1) التنافس على قيادة الشارع الإسلامي الذي شهد عودة نحو الإسلام السياسي بعد إفلاس مشاريع العلمانيين من قوميين ويساريين وسواهم.. (2) ومنها الظهور أمام السلطات الحاكمة والجهات الدولية التي تدعمها ولا سيما الغرب، بمظهر الوسطية والاعتدال والبعد عن العنف الذي تبناه الجهاديون لمواجهة أعدائهم.

وكانت لندن إحدى أكبر ساحات ذلك التماس الساخن بين الجهاديين والديمقراطيين الإسلاميين، حيث أمها عدد من رموز الجهاديين والأفغان العرب منذ مطلع التسعينات. وكان فيها رموز ومراكز هامة أيضاً للإخوان وأشباههم من الحركات الإسلامية، مثل السروريين حيث استقر فيها الشيخ ( محمد سرور ) نفسه، والذي كان قد غلب اسمه على اسم ذلك التيار السلفي الإخواني، حيث تولى الشيخ سرور مناهضة الجهاديين، ودعم الديمقراطية في الجزائر، رغم منهجه الذي كان يعتبر الديمقراطية كفراً وضلالاً وكتب في ذلك الأبحاث والمقالات القيمة!! وسبحان مقلب القلوب والأحوال.

***

### أبو قتادة الفلسطيني

ثم وصل لندن رجل فلسطيني يحمل الجنسية الأردنية، ويدعى ( عمر أبو عمر )، وقد عرف باسم الشيخ ( أبو قتادة الفلسطيني). وتحصل خلال فترة وجيزة على اللجوء السياسي فيها. واتخذ من إحدى القاعات في لندن مصلى للجمعة، وبدأ فيه نشاطاً خطابياً ودعوياً. ولما كانت بضاعة الجهاد هي الرائجة في أوساط الصحوة آنذاك ولا سيما قضية الجزائر، فاتخذ أبو قتادة منها مسألته المحورية. حيث صار ذلك المصلى مكانا لتوزيع المنشورات، وجمع التبرعات، والتقاء الجهاديين والمتحمسين لقضاياهم. ونقطة رصد للإسلاميين من قبل الاستخبارات البريطانية وغيرها.

وببساطة وسهولة صار ( أبو قتادة الفلسطيني ) المرجع الديني لأولئك الشباب الجزائريين وغيره من الأفغان العرب ومن التحق بمدرستهم في لندن، ثم في غيرها من العواصم الأوربية بعد فترة بسبب سهولة الاتصالات. ورغم أن أبا قتادة لم يكن من المجاهدين، ولم

يكن له أي ماض في ذلك الميدان، ولكن خلفيته السلفية وحماسه الخطابي وتبنيه لأفكار الجهاديين، والتعطش في أوساط الجهاديين لأي عالم أو طالب علم يدعم منهجهم ويسد حاجتهم، قدمه لذلك الوسط شيخاً ومرجعاً جهادياً. خاصة وأن المجموعة الإدارية الصغيرة للجزائريين كانت من الذين اتخذوا من المدرسة السلفية منهجاً لهم وكانوا من المتعصبين جداً – كما كان حاله – حتى لجزئيات ذلك الاختيار. وكان هذا قاسماً مشتركاً بينهم وبين أبو قتادة.

وبدأ أبو قتادة الفلسطيني يطبع ( نشرة الأنصار ) بطابعه منذ مطلع 1995، وبدأ ينطبع بدوره بملامح (الجماعة الإسلامية المسلحة) تحت قيادة ( أبي عبدالرحمن أمين).. ولقد بنى موقفه الذي نشره في الأنصار على تخيلاته وأحلامه بأن الصفوف قد تمايزت في الجزائر، صف أهل الإيمان الذي يحمل راية السلف والسلفية بقيادة ( أبو عبدالرحمن أمين )، وصف الحكومة ومن أيدها إجمالاً والذي يمثل راية المرتدين. وصف الإنقاذيين ومن يريدون العودة للبرلمان، وقد صرح وكتب جهاراً بأنه يُكفرهم عن بكرة أبيهم ! ونشر في إحدى مقالاته في الأنصار، وقال بأن المدن والقرى الجزائرية قد تمايزت أيضاً، فهي في هذا المعسكر أو ذاك. وقد أهدر بموجب ذلك دماء كل مكونات معسكر الردة، ولا سيما الميليشيات القروية المسلحة من قبل الحكومة، والتي تبين فيما بعد أن أكثرهم قد حمل السلاح ليدافع عن نفسه وعرضه ضد عدوان عصابات أمين، وهجمات الاستخبارات والجيش باسمهم ! ولوح أبو قتادة في أكثر من مجلس بجواز سبي نساء هؤلاء المرتدين من الشعب الجزائري!

وكان أبو قتادة الفلسطيني يتمتع بحافظة قوية وملكة استنباط عالية، وكان على قدر كبير من العلم الشرعي والثقافة الواسعة، كما كان كثير القراءة والمطالعة، ولديه مكتبة ضخمة متنوعة، وكان طموحاً عالي الهمة. ولكنه كان متعصباً للسلفية ومذهب أهل الحديث وأفكار الدعوة الوهابية، معادياً للأشاعرة والمدارس العقدية الأخرى ضمن الدائرة الواسعة لأهل السنة، محارباً للمذهبية، شديداً جداً على المخالفين، قوياً في المناظرة، عدوانياً شرساً في النقاش والحوار، سليط العبارة، جريء الفتوى والأحكام، مفرط الثقة بنفسه، ضيق الصدر بالخلاف.. وكان شديد العداء لأكثر مدارس الصحوة الإسلامية المعاصرة ولا سيما الإخوانية المنهج.. حاداً في مواقفه العقدية، اشتملت قائمة المبتدعة عنده ومن يسميهم ( أهل الضلال والأهواء ) على معظم المدارس الإسلامية العقدية والمذهبية والدعوية والإصلاحية والسياسية، وحتى على العديد من الجهادية قديمها وحديثها مناهجاً ورجالاً.

كان أبو قتادة يشرف على نشرة الأنصار بشكل كبير، ويكتب في كل عدد في أكثر من مجال، ولكن مقالته الأساسية الدائمة كانت بعنوان (بين منهجين)، وقد ابتدأها كما يدل عنوانها للفت النظر لأوجه التناقض بين منهج الجهاديين ومناهج غيرهم لإثبات وجهة نظر الجهاديين، ودحض أدلة مناهج غير الجهادية ولا سيما الديمقراطية، وكانت في البداية جيدة ومنضبطة عموماً. وهي في الإجمال تحوي الكثير من أساسياتنا المنهجية الجهادية. ولكنها سرعان ما تحولت إلى مواضيع الصراع والتناقض بين المنهج والفكر السلفي، وغيره من مناهج الحركات والمذاهب الإسلامية من أهل السنة وغيرهم من القدماء والمحدثين. ولم يسلم من تلك الاشتباكات العقدية والسياسية الشرعية أحد. ولا حتى صلاح الدين الأيوبي الذي أخذ نصيبه من أبي قتادة من النقد والهجوم كأحد الذين أرسوا المذهب الأشعري ! الذي فتح أبو قتادة معه معركة لا تقل أهمية عن معركتنا في الجزائر وغيرها ! ولك أن تقيس على ذلك المعارك الطاحنة التي حملتها

صفحات الأنصار المخصصة للجهاد في الجزائر مع المعتزلة، وأبو علي الجبائي، والجويني.. ومع المرجئة من المعاصرين والقدماء، ومع الجهمية والحلولية وغيرهم، وحتى مع المذاهب التي بادت ولم نسمع بها إلا منه كالكرامية وغيرها من الغرائب..

وعبثاً حاولت وغيري من مؤيدي الجماعة ونشرة الأنصار أن نُفهمه أن هذه المعارك لا فائدة منها الآن، وإن كان ولا بد فليس على صفحات نشرة من المفروض أن تحشد كل المسلمين على قضية دعم هذا الجهاد الجزائري. ولكن أي اعتراض على الشيخ السلفي الثائر كان محفوفاً بوشم صاحبه بالبدعة. حيث لن يكون أحسن حالاً من صلاح الدين الأيوبي ومحمد الفاتح العثماني من ملوك البدعة !! وسيأخذ نصيبه تلميحاً أو تصريحاً في الحلقة التالية من بين منهجيه ! وكنت وأمثالي بالنسبة لهم مجرد حركيين ننظر في السياسة، ولم نسلم من فيروسات الإخوان رغم كوننا من الجهاديين.. ولا نفهم في مسائل العقيدة !! كما وصمنا بذلك مراراً وحتى أمام صغار الشباب. ثم ما لبث وأعوانه وعلى رأسهم أبو الوليد الفلسطيني أن أفتوا بأني من المبتدعة !.

وتولى أبو قتادة سياسة التبرير الشرعي لكل ما يصدر عن الجماعة الإسلامية المسلحة، ثم انتقل لمرحلة الفتوى والتأصيل الشرعي لطاماتها المتلاحقة.

وتابعت بيانات أبو عبدالرحمن أمين في توجيه مسار الصدام نحو مختلف شرائح المجتمع الجزائري، واتسعت لديهم دائرة المحكوم عليهم بالكفر والردة والضلال والبدعة. وتتابعت البيانات التي تنذر قطاعات كثيرة من المتعاونين مع الحكومة بالقتل. ثم توسع ذلك ليشمل قطاعات كثيرة من موظفي الدولة في قطاعات مدنية لا تمت بصلة للأجهزة الأمنية والعسكرية والسلطوية.. وتتابعت تبعاً لذلك فتاوى ( أبو قتادة ) وتسويغاته وتبنيه للدفاع عن كل ما يصدر عنهم. وقد أحدثت بعض المسائل الشاذة زلازل في أوساط الإسلاميين في لندن وخارجها، كفتواه في (جواز قتل النساء والأطفال ) من أسر رجال الأمن والسلطة رداً على أفعال تلك الأجهزة بأهالي المجاهدين. ولم تكن معظم تلك الآراء والفتاوى ابتداء من أبي قتادة – والحق يقال – وإنما من بيانات الجماعة وما تنسبه للجنتها الشرعية وتصدره بتوقيع أميرها. حيث كان أبو قتادة يسارع بدوره للتأصيل الشرعي لها. تماماً كما يفعل علماء الأمراء والسلاطين في بلادنا عندما يسعون شرعاً بالأدلة ضلالات الأمراء والرؤساء والملوك.

فقررت التوقف عن العمل وعدم الكتابة في نشرة الأنصار نهائياً.. ثم طفقت الوفود من الجهاديين تراجعني وتدعوني للعودة للكتابة، وأن لا نترك الإخوة وقضيتهم بغير سند، وأن هذه وقت النصرة والثبات، وصار أبو قتادة يُعرّض بي وبأمثالي فيما يكتب في الأنصار عن المنهزمين والمتساقطين على طريق التضحيات لضعف عقيدتهم.

***

في أكتوبر 1995 م شرت شائعات عن أن أبو عبد الرحمن أمين وقيادته، قد قتلوا غيلة الشيخ ( محمد السعيد ) وبعض إخوانه جماعة الطلبة التي كانوا يدعونها ( جماعة الجزأرة ) بدعوى العمل على انقلاب على قيادتهم. وتحت وطأة الشائعات اتصلت إدارة الأنصار بقيادة الجماعة للاستفسار، فكذبت قيادة الجماعة ذلك الخبر، ولكن الشائعات التي كان مصدرها الإنقاذيون في الخارج تزايدت وأصبحت

حديث أوساط الصحوة في لندن، وتتابعت الادعاءات عبر نشراتهم بذلك وأصبحوا يروجون إلى أني وأبا قتادة سبب الفكر التكفيري في الجماعة المسلحة وأننا مصدر الفتوى فيها، ويدللون على ذلك بسيل المصائب الفقهية التي تلبس بها أبو قتادة، ويقحمون اسمي معه، دون أن ينتبهوا إلى أن اسمي قد اختفى أصلا من نشرة الأنصار منذ أشهر، ثم نسبوا إلينا باطلاً تهمة تكفير شيوخ الإنقاذ.. وغير ذلك من التهم الفظيعة. وبدأت أدفع ضريبة وجود اسمي سابقاً في نشرة الأنصار إلى جانب اسم أبي قتادة. ولم تفلح محاولاتي في الإيضاح والتبيين. وانضم الشيخ سرور وإسلاميون آخرون للنيل منا جميعاً، مني ومن أبي قتادة ومن كافة الجهاديين الذين أيدوا الجماعة المسلحة ولا سيما جماعة الجهاد المصرية، والجماعة المقاتلة الليبية.

وبعد فترة وجيزة فاجأت الجماعة نشرة الأنصار بإرسال بيان تتبنى فيه قتل الشيخ محمد السعيد ورفاقه!! وزعمت أنهم كانوا بصدد انقلاب واتصالات بالحكومة للعودة إلى المسار الديمقراطي، وتهم أخرى في المنهج والبدع.... إثر ذلك تنادى وجوه الجهاديين في لندن إلى إجماع أزمة وطوارئ، وحضر الكل من كل الطيف الجهادي، كانوا زهاء عشرين رجلاً، وكنت من بينهم، وحضر أبو قتادة، وأبو الوليد الفلسطيني، وإدارة الأنصار، وممثلون عن جماعة الجهاد المصرية، وكذلك عن الجماعة المقاتلة الليبية وآخرون من تونس والمغرب.. وكانت خلاصة الاجتماع الذي أخذ شطر الليل.. الإجماع على رفض الفعل والتنديد به بأشد الأساليب وبيان براءة الجهاديين من الموافقة عليه أو العلم به، وأقر المجتمعون اقتراحي بأن أصدر وكذلك أبوقتادة كل منا بيانا ينفي فيه علمه أيضاً ويبدي استنكاره، وكان أشد الحاضرين استنكاراً وإدانة للجماعة وفعلتها، هو أبو قتادة الذي وصف الجماعة بالجريمة والحمق والجرأة على الدماء والعبث بمستقبل الجهاد... إلخ. ووعد ببيان شديد في إدانة لتلك الفعلة الشنيعة... وبات الكل ينتظر البيان المنتظر من أبي قتادة يوم الجمعة حيث تصدر الأنصار وتوزع أكثرها في مسجده عقب صلاة الجمعة، وفي الموعد المنتظر تلقى الجهاديون في لندن جميعاً صفعة أشد من بيان الجماعة الذي تبنت فيه تلك الجريمة بقتل السعيد وإخوانه. فقد خرجت الأنصار ( وأظنه العدد 132 أو قريباً منه ) خرجت وهي تحوي مقالة أبي قتادة ( بين منهجين الحلقة 80 ) تبرر وتسوغ قتل الشيخ محمد السعيد، وتعطي أمراء الجماعة الحق في قتل من يعبث بالراية والمنهج السلفي ! حتى ولو كان على قدر أمثال الشيخ محمد السعيد ! إلى آخر تلك التسويغات الحمقاء غير الشرعية فقد جاء فيها:

"وإنه ليَسوء المرء المسلم أن يُقتل أمثال محمد السعيد ممن عُرف بلاؤه في الدعوة إلى الله تعالى، وليس محمد السعيد ككل أحد، ولكن لا ينبغي التهويش باسمه دون النظر المبصر لسبب القتل، والبيان لم يوضح سبباً شافياً وقاطعاً لهذا القتل، بل أبقى الكثير من الاحتمالات، فإذا تعاملنا مع البيان فقط فهذا معتقدي، ولكن عندي ما يجعل لقتله عذراً وتأويلاً، فمن أراد أن يفتح باب الحوار مع الطواغيت أو ينشئ علاقات مع طواغيت أجانب عن بلده كالقذافي وغيره، أو سعى عاملاً للعودة إلى الديمقراطية فهذا حكمه القتل ولا كرامة.. ولو ملنا جميعاً إلى القول بخطأ هذا الفعل وأنه عظيم فهل يجوز لنا أن نسحب هذا الخطأ ليعم إبطال الجهاد تحت هذه الراية السلفية؟ الجواب: يعلمه كل من قرأ شيئاً من كتب العلم، فالجماعة الإسلامية المسلحة لم يصدر منها وإلى الآن إلا التسديد والمقاربة في إصابة الحق وتحري منهج الصحابة رضي الله عنهم في قتال المرتدين في الجزائر، فالواجب هو عدم إشاعة الفاحشة بمتابعة هوى النفس في إبطال هذه الراية

وهذا المنهج. وإن المجتهد له أجر واحد وإن أخطأ، والمصيب له أجران، وأن الخطأ في الدماء لا يكاد يسلم منه جهاد ولا جهاد الصحابة رضي الله عنهم وهم أورع الناس وأكثر المسلمين توفيقاً لإصابة الحق.".

وبالنسبة لي كان هذا آخر المطاف معهم من جهتي ومن جهتهم.. فقد تبين لي أن أمر الأنصار قد آل لمجموعة رعاع لا يقدرون تبعات ما يفعلون لا شرعاً ولا سياسة ولا عقلاً ولا أمنياً ولا على أي مقياس.. وبالنسبة لهم كان أسهل شيء لديهم أن يرمونني بالجبن والتخاذل وفساد العقيدة وتنكب طريق السلفية !!.

كما أن من الأمانة أن قول – بحسب ما أعتقد – أن أبا قتادة رغم ما فعله بنفسه وبنا وبالقضية كلها، لم يكن أبداً كما زُعم مفتياً ابتداءً لأولئك السفاحين، وأنه وراء انحرافهم.. **لقد كانت قيادة الجماعة المسلحة في الجزائر مجموعة من المنحرفين بذاتهم، وتولت الاستخبارات الجزائرية إكمال الانحراف وتوظيفه،** ولكن دور أبي قتادة كان دور المفتي المسوغ للانحراف بعد حصوله لجمهورهم في الخارج، ولم يكن له أثر في حدود علمي في داخل الجزائر. فكان حاله مثل كل علماء الأمراء والسلاطين.. فهم لا يدلون الملوك على الضلال في الغالب. وإنما يبررون ضلالهم ويحلونه لهم ويزينونه للناس.. لقد مثّل أبو قتادة وأبو الوليد لأبي عبدالرحمن أمين وزمرته المجرمة وأنصارهم خارج الجزائر دور (ابن باز وابن عثيمين ) عند آل سعود، وهذه هي جريمتهم.

وكانت خلاصة قناعتي بأن المخابرات الجزائرية قد وصلت إلى اختراق الجماعة الإسلامية المسلحة، وأن كثيراً من هذه البيانات تكتبها المخابرات الجزائرية، وأن كثيراً من المتحدثين على الهاتف يبثون الأخبار والبيانات مخابرات، وأن أكثر المجازر تجري بترتيب المخابرات، لقد قتلت قيادة الجماعة المسلحة وعصابة أبو عبد الرحمن أمين الشيخ محمد السعيد غيلة، لا محاكمة ولا هم يحزنون، مع عشرات من مرافقيه لأنه جاء يناقشهم في مصائبهم وضلالهم، كما قتلوا من قدروا عليه من المجاهدين الأفغان العرب وغيرهم بدعوى البدعة، وتبني الفكر وعدم صحة العقيدة السلفية ! ولمعارضتهم إياهم في أعمالهم.. كما قتلوا معظم المجاهدين الليبيين غدراً بدعوى بدعتهم وبيعتهم لجماعتهم وأميرهم رغم وجودهم في سلطان الجماعة وأميرها الشرعي!

ونفذوا أهوالاً من المجاز في القرويين والمواطنين الجزائريين بدعاوى ممالأتهم للدولة وحملهم السلاح. وانتهكوا الأعرض ومارسوا الزنا والاغتصاب بدعوى سبي نساء الطواغيت! إلى آخر تلك الفظائع المهولة !. ولما بلغ ذلك لأبي قتادة، انهار الشيخ السلفي العتيد الذي حمل لواء التبرير والتسويغ لأعمال ( أبي عبدالرحمن أمين ) الذي كان يقول في دروسه وخطبه بأنه عنده أكثر شرعية في الجزائر من (أبي جعفر المنصور) في بني العباس.. وأنقى راية وأصح منهجا!! وروى لي من زاره، بأنه جلس ولم تحمله رجلاه، وأخذ يبكي ويدعو على (أمين) وجماعته.. وقال للإخوة بأنه لو وجد دليلاً على شرب السم لفعل، ولكان أهون عليه من مواجهة الناس! وكتب لهم بياناً ضمنه فكرتين: الأولى: براءته من (أمين) وعصابته، وإخراجهم من أهل السنة وسبهم، والفكرة الثانية من العجائب، حيث كتب في بيانه بأنه مع ذلك يتمسك بجميع مفردات موافقه السابقة !!!!!.

وفي اليوم التالي: ذهب أنصار الجماعة وإدارة الأنصار إلى بيت أبي قتادة، وناقشوه وشتموه، وقالوا له بأنه مبتدع، بل رأس المبتدعة، ويمموا وجههم شطر بيت أبي الوليد الفلسطيني، الذي فتح لهم بيته واحتل لديهم مكان الشيخ القديم الذي صار مبتدعاً بعد أن بّدع أكثر أمة محمد صلى الله عليه وسلم ممن لم يكفرهم !. ولم يطل بأبي الوليد الوقت حتى انسحب من تلك المتاهة واعتزلها. ثم تولى الشيخ (أبو حمزة المصري) المرجعية في دعم ( الجماعة الموحِدة ) – كما يحلو لهم تسميتها – في الجزائر. وتولى إصدار البيانات في تأييد الجماعة المسلحة والدفاع عن بياناتها وأعمالها. وتجمع المساكين الباحثون عمن يتصدر لإسباغ الشرعية على أوهامهم.. ولم يطل المقام بالشيخ الثالث، إذ أصدر الزوابري بياناً يكفر فيه الشعب الجزائري برمته صراحة ويشتمهم بأقذع ألفاظ السباب والفحش والفجور، فتراجع (أبوحمزة المصري) عن تأييدهم ونعتهم بالخوارج والتكفير.. وهكذا انفض الجميع عن دعم ذلك الكابوس.

**ولو كان حال الإسلاميين في لندن أكثر انفتاحاً علينا، ولو كان حال الشيوخ ( أمثال الشيخ محمد سرور ) أكثر رحمة وأبوية وأخلاقية كما يجب من أمثاله ! ولو كان حال الإنقاذيين أكثر اعتدالاً وموضوعية، ولو كان حال أكثر أتباع الجهاديين أقل تأثراً بالعواطف والحماس والجهل، ولو أن أبا قتادة، والذين احتكروا منهج السلف وعقيدة السلف وبدعوا وضللوا كل من خالفهم، لو كانوا أكثر اعتدالاً واستعداداً للحوار والعقل والمنطق.. لربما سارت الأمور على غير ما سارت. ولكن كان أمر الله قدراً مقدورا.**

***

## فتوى أبو قتادة "حال من قاتل تحت راية خيار الشعب والمسيرة الانتخابية الشركية"

"اعلم أن راية الديمقراطية هي راية كفرية شركية، وقد علم القاصي والداني أن الإسلام والديمقراطية دينان مختلفان، فأما الإسلام فهو حكم الله لعباده، والديمقراطية حكم البشر بعضهم لبعض، واعلم أن محاولة البعض مساواة الإسلام بالديمقراطية هي محاولة الزنادقة الذين يريدون أن يبدلوا دين الله تعالى موافقة لأهواء البشر، فإنه وإن التقت الديمقراطية والإسلام في حق اختيار الأمة لحكامها، فإن الإسلام يُكفر من خير الناس في أحكامهم، إذ يجب على الناس أن يحكموا بالإسلام وأن يكون الأئمة مسلمين، أما الديمقراطية فهي تجعل للناس حق اختيار أحكامهم وتشريعاتهم، وهذا هو لب الديمقراطية وجوهرها وحقيقتها، فمن جعل الإسلام كالديمقراطية فحاله حال من سوى بين الإسلام واليهودية بجامع أن كلاً منهما يعترفان بنوة موسى عليه السلام، ويقرّان بوجوب خضوع الناس لسياسة الأنبياء وامتثالهم لأمر النبي المرسل، وشتان بين الإسلام واليهودية ( أفنجعل المسلمين كالمجرمين ما لكم كيف تحكمون ) إذا تبين لنا هذا فإن من قاتل تحت هذه الراية فإنه كافر مشرك ويقاتَل مقاتلة المشركين ( بعد إقامة الحجة الرسالية عليه ).

وقد يقول قائل: إن هؤلاء القوم المعنيون يريدون أن يقاتلوا لإعادة الناس إلى البرلمان من أجل أن يحكموا بالشريعة، إذا تبين بالواقع أن حكم الإسلام هو المقصود. فنقول: إن تطبيق حكم ما عن طريق البرلمان ومجلس النواب لا يدخله في مسمى الحكم الشرعي، وإن التقى معه في الصورة، وقد قدّمنا هذا سابقاً في الحصص الأولى، حيث تبين لكل من عقل وفهم دين الله تعالى أن الحكم لا يسمى شرعياً إسلامياً وإن كانت صورته تلتقي مع الحكم الشرعي حتى يطبقه المرء بتوصيفه الشرعي، وهو كونه حكماً صادراً عن الله تعالى والحكم الصادر عن البرلمان الشركي هو حكم شركي وإن كان ظاهره يلتقي مع الحكم الشرعي، فالآن قد تبين أن هؤلاء القوم يقاتلون من أجل

حكم الشعب لا من أجل حكم الله تعالى، هذا هو حال من قاتل الأجنبي ليحكم الوطني الكافر، فهو يقاتل من أجل راية الوطنية لا من أجل حكم الإسلام الذي أمر الله تعالى بالقتال من أجله كما قال صلى الله عليه وسلم: "اغزوا باسم الله، وقاتلوا من كفر بالله" ولقوله صلى الله عليه وسلم: "من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله تعالى". فجماعة يمثلها رجل خاطب رئيس الدولة المرتدة باسم التعظيم تفويهاً وإقراراً بحكمه لأنه اختير من قبل الشعب، وجماعة ترى أن الصراع في بلدها هو صراع للعودة إلى المسار الانتخابي الذي أوصل بعض رجالهم إلى قبة البرلمان، فهل تسمى هذه الجماعة بأنها جماعة إسلامية مجاهدة ؟ أم أنها جماعة بدعية، وبدعتها مُكفرة ومخرجة من الملة ؟ اللّهم إنها جماعة تقاتل مقاتلة الكفار والممتنعين عن الشريعة" ا.هـ.

[وأقول [أي أبو مصعب]: رغم أني كما كافة من أعلم من قادة التيار الجهادي وعلمائه ومفكريه وجل قواعده، نعتقد أن الديمقراطية دين وفلسفة سياسية تتناقض جملة وتفصيلاً مع معتقد دين الإسلام، وهذا ما نتوافق فيه مع ما قدمه أبو قتادة في أول ما مر ذكره، إلا أني لا أعتقد أن هذا حكم يعرفه اليوم القاصي والداني كما زعم، وكيف يعرفه الناس وكبريات العمائم وعظماء الدعاة يزعمون للناس أن الديمقراطية لا تنافي الإسلام ! وإني والأكثرية الساحقة ممن أعرف من الجهاديين، نعتقد خطأ من مارسها، وإثمه، وأن غير مأجور في اجتهاده بل إنه موزور والله أعلم.

ولكن لا نعتقد كفر الإسلاميين الذين يمارسونها تأولاً من أجل الوصول لتحكيم الشريعة كما يظنون ويحلمون، ونعتقد أنهم متأولون لحالة الاستضعاف التي يمر بها المسلمون وأنهم يتأولون تحقيق ما يمكن من مصالح المسلمين والدفع عنهم، كما يظهر فيما أوردت لأبي قتادة التكفير الصريح لجماعة الإنقاذ، وللجيش الإسلامي للإنقاذ الذين كانوا يصرحون – وما زالوا – بأنهم يجاهدون لإعادة المسار الديمقراطي والبرلماني في الجزائر، وهم واثقون من أغلبيتهم وأن هذا سيمكنهم من الحكم بالشريعة !.

إذ يقتضي الأخذ بتكفير أبي قتادة لهم، وهم أقل الديمقراطيين المسلمين خطأ فيما ذهبوا إليه في اجتهادهم، يقتضي ذلك تكفير عموم الصحوة الإسلامية وكبار العلماء والدعاة والجماعات الإسلامية من إخوان، ومن ذهب مذهبهم من عشرات الجماعات الإسلامية المشابهة، وكذلك جمهور السلفيين والتبليغين والصوفيين.. وغيرهم ممن انزلقوا لخديعة الديمقراطية نتيجة أحوال المسلمين المعاصرة في طول العالم الإسلامي وعرضه.. ولا أبالغ إذا قلت إنها قائمة تضم – وللأسف – مئات كبار العلماء والدعاة والملايين من أتباعهم. ومئات الملايين من المسلمين الذين ينساقون في تياراتهم.. وهذا لا أشك في أنه خطأ والله أعلم، فقد عمت البلوى بهذا البلاء، ويحتاج الأمر للدعوة والبيان، والإيضاح وليس للتكفير، ناهيك على الإفتاء بقتالهم !!!.

كما يذهب أبو قتادة فيما كتب للفتوى بقتال الإنقاذيين [الجبهة الإسلامية للإنقاذ] كمرتدين خارجين من الملة، ببدعتهم المُكفرة، وأنهم يقاتلون كطائفة ممتنعة !! وكان هذا أحد أهم مصائد النظام الجزائري ومقاصده في أن يجر الفصائل المجاهدة له للاقتتال. وما أفتى به الشيخ العتيد يشكل – فضلاً عن شططه الشرعي – منتهى أمل العدو.. وما يسعى إليه، وليس هذا من السياسة الشرعية في شيء، بل هو منتهى الجهل والحمق وخدمة العدو من حيث لم يدر كما أفترض وأحسن الظن. والله تعالى أعلم"

***

**ومن أهم دروس التجربة الجهادية المعاصرة في الجزائر:**

أثبتت تجربة الجهاد في الجزائر وغيرها، القاعدة الذهبية في حروب المستضعفين، وفي كل مواجهة مع الطواغيت الحاكمين أو مع القوات الغازية. **وهي أن التلاحم بين المجاهدين وشعبهم وأمتهم هو السند الأول لهم في عالم الأسباب – بعد توفيق الله – في هذه المواجهات**. وأنهم غالبا ما يخسرون تلك المواجهات عندما يخسرون ذلك السند.

وإن أكبر الدروس وخلاصة العبر: إن إلصاق تهم التكفير والدموية والإجرام والجهل.. بالجهاديين اليوم هي وسيلة الحكومات الطاغوتية وأعوانها من المنافقين ومن وراءها من قوى الكفر والاستعمار. وذلك من أجل عزلهم عن شعوبهم وأمتهم. سعياً لإبعاد الأمة عن المعركة ثم هزيمتهم. وترك الأمة الإسلامية عزلاء من أي قدرة على مقاومة الحملات الصليبية اليهودية القادمة.

لقراءة الكتاب كاملاً.. لطفاً ( اضغط هنا ).

وجدير بالذكر أن "تنظيم الدولة".بطبيعة حاله.يُكفر ويُضلل الشيخ أبو مصعب السوري! ويقولون فيه تلخيص ضلالاته بزعمهم:

❋ أنه يعذر الطواغيت والمشركين بالجهل، فلا يكفّر طواغيت الإخوان ولا منتخِبيهم، ولا معممي الرافضة ولا عوامهم ولا القبوريين ولا "مرشديهم".

❋ أنه يهوّن من ضلال الأشعرية والماتريدية والصوفية والإخوان، فيُعطّل الدعوة إلى التوحيد الخالص وعقيدة السلف الصالح.

❋ أنه يهوّن من خطر التعصّب المذهبي، بل يدعو إلى تقليد مذهب أهل البلد، ويُعطّل بذلك اتباع النبي –صلى الله عليه وسلم– وسنّته.

❋ أنه يحذّر من التكفير وبشدة، على طريقة السرورية من المرجئة الجهمية.

❋ أنه متأثر بنظرية المؤامرة الضالّة على طريقة القوميين العرب.

❋ له أسلوب غير علمي في الطرح، حيث تأثر بكتابات عسكرية وحركية للماركسيين، فيجادل في مسائل التوحيد والجهاد بطريقة عقلية عاطفية محضة، ثم يحكم على جهاد الموحّدين من خلال "فشل التجربة"، ناسيا أصحاب الأخدود، فله نظرة سلبية تشاؤمية تجاه أي عمل جهادي، ويدعو إلى ما أسماها "مقاومة ثورية".

ومن يراقب التجربة الجزائرية "الجماعة الإسلامية المسلحة"، والتجربة العراقية السورية "تنظيم الدولة" يجب أوجه التطابق بارزة، وإشكاليات التكفير متطابقة، وسقوط الوعي السياسي الراشد قاسم مشترك! والنهاية الأليمة هي المصير المحتوم!

❋❋❋

## القسم الثالث: تعليقي على كتاب "أصول السلفيين".

### أولاً: مناقشة الفكرة

1- اعتقادهم الحق المطلق، واحتكار الراية، وحصرية الطائفة المنصورة، والفرقة الناجية، وتصور السلفية نفسها أنها الصورة الوحيدة لحديث: "تفترق الأمة على ثلاث وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة" فتتصور أن الأمة الإسلامية كلها في النار إلا السلفية.

2- ادعاء الخلافة على منهاج النبوة: واحتكار القدرة على تحقيق هذا الأمر، ولا يسعى لهذا الهدف إلا هم، وكل غيرهم إما على بدعة أو ضلالة أو فسق أو كفر.

3- الاستبداد المطلق: وسقوط الفكر السياسي الراشدي، وحصر كل المهام الشرعية والقضائية والعسكرية والسياسية والمالية وغيرها في شخص الإمام الذي تم تنصيبه في غفلة من الزمان!

4- سقوط الوعي السياسي: بمفهوم الشورى، ولذا فخلافتهم على منهاج النبوة - بزعمهم - إنما هي إحدى حالات "الملك العضوض" تصوراً لا واقعاً.

5- احتكار الفهم: السلفي - بزعمهم - وتطوره ليصبح مثل صكوك الحرمان والغفران.. فلان سلفي، فلان غير سلفي.

6- احتقار الفكر: واعتبار الفكر بدعة ليست من الإسلام ! ومن ثم ازدراء العقل، ومن ثم الحماقة والجهل والتنطع والسفه.

7- التهوك: في إقامة الحدود وتصوير الشريعة الإسلامية كأنها حدي السرقة والزنا.

8- المعارضة: تعني الخوارج حتى ولو كانت معارضة سلمية ليس فيها خروج مسلح، بل مجرد أي إنكار أو اعتراض، وممارسة الوحشية القهرية في إسكات كل معترض، ورميه بالخارجية، وبشق عصى الطاعة.

9- الهوس بالتكفير: وبمنهج الإدانة والحكم.. والتلذذ برمي الناس به، وتصوير التغيير في الأمة على أنه: إما قتال كقتال أهل الردة، وإما الخضوع المطلق للحاكم والطاعة العمياء كالقطيع. فإما: عبادة الظالمين أو تكفير المسلمين.

10- التوسع في مناطات التكفير: وإجراء الأحكام بالجملة وبالعموم، والتكفير باللوازم والشبهات والمآلات.

11- احتقار الأمة: والاستهزاء بها، والسخرية من أحوالها، والشعور بحالة الكبر والاستعلاء على الناس، وأن السلفية أفضل الناس، وليس مثلهم أحد.

12- التبرؤ من منهج الخوارج في تكفير مرتكب الكبيرة، والحكم على عموم الأمة بالإسلام من جانب.. ثم تكفيرها وتفسيقها وتبديعها من جانب آخر. كأنهم يدفعون تهمة "المنهج الخارجي" عنهم قبل أن يتهمهم بها أحد. واستسهال رمي المسلمين بالشرك، ونعت طوائف المسلمين بالردة.

13- عدم التفرقة بين فعل الكفر، وبين إجراء الحكم على الفرد المعين، وإهدار حقوقه في الدفاع، وفي رد الاتهام، وفي التقاضي.. فمجرد ارتكاب الكفر - بزعمهم - يُستحل به الدماء والأموال بل والأعراض.

14- تفسير الآيات والأحاديث بطريقة توافق أهوائهم، وإهدار مناسبة الآيات وسياقها، ودلالاتها، والتعسف في الفهم والتطبيق.

15- سقوط مقاصد الشريعة: وعدم مراعاة الظروف الواقعية - دون برجماتية، ودون توسيع دائرة الأعداء - والفشل في الاستقامة على صراط سوي.

16- السطحية والاستخفاف في التعامل مع قضايا الأمة المصيرية، وعدم فهم الواقع السياسي المعاصر - أو عدم اعتباره - مما يؤدي إلى الاصطدام الكلي به.

17- رد ومحاربة أي محاولات تغييرية أخرى لا تأتي من خلالهم أو من خلال تصوراتهم، ولا يعنيها أي آثار سلبية أو إيجابية، ولأن تحترق الأمة كلها.. فلا يعنيها إلا صحة منهجهم السلفي بزعمهم.

18- إنشاء حالة من الغل والكائبة والوحشة: تجاه جماهير الأمة كلها، واستعداء كافة طوائفها، واعتبار جمهور أهل السنة من الأشاعرة والماتريدية فئات ضلالة وبدع ومنحرفة عن نهج النبوة.

19- تكفير الشيعة بالجملة وعلى العموم.

20- إنكار أي فضيلة للتيار الإسلامي والحركة الإسلامية، واعتبارهم مخالفين للكتاب والسنة، ومعادة الجميع، فلا حق إلا السلفية.

21- تصورهم أن كل حركة غيرهم هي فرقة للأمة، وأنهم الجماعة.. ومن أراد الجماعة عليه أن يلحق بهم.

22- إدخال التصورات الحسية على الذات الإلهية المقدسة عن كل تصور حسي، وكل تحيز إلى جهة، والإصرار العنيد على ذلك، واعتبار أن ذلك هو التوحيد الذي غيره البدعة والضلالة والشرك بزعمهم.

23- خلط المنهج السني.. بتصورات الكرامية والنواصب، مما أساء إلى السنة. وهم درجات في ذلك.

24- التهاون في الدماء واستسهال بدعة القتل سياسة، والقتل من أجل بدعة. فمعالجة الخلافات والأمراض تكون بالقتل.

25- الإصرار على استتابة المسلمين.. وجعلهم يتهمون أنفسهم بالبدعة والردة، ووجوب استعلان توبتهم أمام جمع من الناس، وجعلهم يتبرؤون من شيوخهم وقادتهم، وإلزامهم الفكر السلفي بزعمهم !.

## ثانياً: مناقشة الواقع

هذا الفكر السلفي - الجامي - كان في الحالة الجزائرية مسلحاً، ومنضوياً تحته كافات التيارات الإسلامية قبل اكتشاف خطورته، ومنذ أن جاء أبو عبدالرحمن أمين بكتابه "أصول السلفيين" هذا.. حتى تحول القتال ضد النظام الجزائري الباغي إلى قتال بعضهم بعضاً، وقتال الناس في الشوارع بعد اختراق المخابرات لهم.

هذا الفكر المنحرف روحاً وفكراً عن منهج الإسلام يُسهل عمل أي جهاز مخابرات.. فإنهم وإن تبرؤوا من بدعة تكفير مرتكب الكبيرة، إلا أنهم يقتربون من فكر الخوارج روحاً وممارسة.. في استسهال رمي الأمة بالشرك والردة ورمي الحركات الإسلامية العاملة بالتبديع والضلالة والتفسيق والتكفير، وينصبون أنفسهم الوصي على هذه الأمة، وأهل العلم فيها، وبمجرد اخترق رؤوس التنظيم.. ينهار العمل الدعوي والسياسي والجهادي، وتنحرف بوصلة المواجهة تجاه الطغاة والطواغيت إلى مواجهة الأمة ذاتها، وإلى رفع كلفة معاناتها، حتى تيأس من التغيير.

ويُترك مثل هذا الفكر المنحرف، ليتحول إلى آلة قتل تأكل في الأمة براعمها وآملها وأحلامها، حتى إذا أدى وظيفته، قتلت أجهزة الأمن القيادات، وطاردت الجنود إلى الجبال، ثم إعلان العفو والبراءة كما حصل في التجربة الجزائرية، وعاد النظام الموالي لفرنسا كما كان.

وعندم يترك هذا الفكر السلاح، فإنه يرجع ليُعبد الأمة إلى الطغاة بزعم طاعة أولي الأمر ! ولا يسمح حتى بوجود سلفيات أخرى، فهي سلفية واحدة لهم حصراً.. دون غيرهم، ومن يخرج عنها طرفة عين فقد وقع في البدعة والضلالة.

وعلى من يريد نصرة هذه الأمة سواء بالدعوة أو السياسة أو الجهاد عليه أن يتحرر من هذه الأفكار جميعها ومبادئها، وأن يعود إلى نبع السنة الصافي بعيداً عن تأويل الجاهلين، وانتحال المُبطلين، وتحريف الغالين.

***